



الميزانية السعودية لعام 2009

أقر مجلس الوزراء السعودي يوم أمس 22 ديسمبر ميزانية الدولة للعام المالي 2009 (31 ديسمبر 2008 حتى 30 ديسمبر 2009)، والتي تمت صياغتها خلال فترة شهد فيها العالم اضطرابات مالية شديدة سحبت معها الاقتصاد العالمي في دورة من الركود وتراجعت خلالها أسعار النفط بواقع 70 بالمائة منذ يوليو الماضي. لكن الحكومة لجأت إلى رفع حجم الإنفاق مقارنة بميزانية العام الماضي من أجل الدفع باتجاه تنفيذ برامجها الاستثمارية. وفيما يلي أبرز ما ورد في خطاب الميزانية:

- من المتوقع أن يبلغ العجز 65 بليون ريال (17 بليون دولار) وذلك بناء على إيرادات تبلغ 410 بليون ريال ونفقات تبلغ 475 بليون ريال، وتعتبر هذه المرة الأولى منذ عام 2004 التي تتوقع الدولة فيها عجزاً. ولا يزال التركيز الأساسي في الإنفاق ينحصر في قطاعات التعليم والرعاية الصحية والدفاع، ومن المقرر أن ترتفع المصروفات الرأسمالية على المشاريع بصورة حادة مما يوحى بزيادة حجم الإنفاق الجاري على المشاريع.

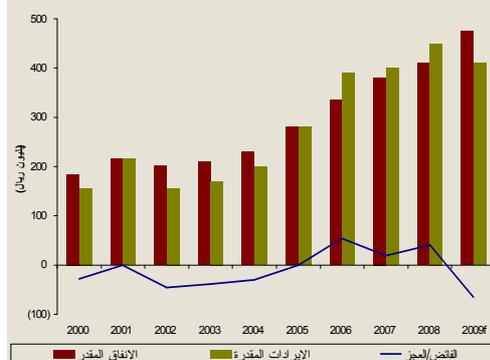
- وتؤكد الزيادة في الإنفاق حسبما ورد في الميزانية على عزم الحكومة في المضي قدماً في تنفيذ برامجها الاستثمارية، ونعتقد أن ذلك ينصوي على قدر من التبصر باعتبار أن تراجع تكلفة المشاريع وأسعار المواد الأولية جعلت من تلك المشاريع أكثر قابلية للتنفيذ، ومن شأن ذلك أيضاً أن يرسل إشارة هامة إلى المستثمرين حول سلامة المعطيات الأساسية للاقتصاد وقوة الأوضاع المالية للدولة بما يعزز من الثقة في الاقتصاد وينعش سوق الأسهم. ومن شأن الاحتياطي الضخم من صافي الموجودات الأجنبية التأكيد على أن الدولة لن تواجه أية صعوبات في تمويل العجز في الميزانية.

- وقد تم تحقيق فائض قياسي في الميزانية قدره 590 بليون خلال العام 2008، حيث بلغت الإيرادات 1,100 بليون ريال بينما لم يتعدى حجم المصروفات 510 بليون ريال. وقد تخطى الفائض المتوقع حسب مقررات الميزانية والبالغ 40 بليون ريال بصورة كبيرة نتيجة للإيرادات النفطية التي فاقت التوقعات بصورة كبيرة. وقد حقق الإنفاق الحكومي نمواً طفيفاً بلغ 9 بالمائة.

- وتشير البيانات الأولية إلى أن الأداء الاقتصادي لعام 2008 جاء جيداً، حيث سجل النمو الفعلي للناتج المحلي الإجمالي نمواً بلغ 4.2 بالمائة نتيجة لزيادة الإنتاج في القطاع النفطي. لكن النمو في القطاع الخاص غير النفطي تباطأ خلال العام مسجلاً 4.3 بالمائة. وقد عززت الإيرادات النفطية الضخمة من فوائض ميزان الحساب الجاري بحيث بلغت 151 بليون ريال في الوقت الذي لم يتعدى فيه النمو في إيرادات الصادرات غير النفطية ما نسبته 10 بالمائة، ومن المتوقع أن يبلغ متوسط التضخم للعام المالي الحالي 9.2 بالمائة.

ونعتقد أن حجم إنتاج النفط ومتوسط أسعاره اللذان يتراوحان عند مستوى 8.1 مليون برميل يومياً و 44 دولار للبرميل (أي ما يعادل 48 دولار من خام غرب تكساس) سيستوفيا تقديرات الإيرادات النفطية للميزانية. ورغم أن توقعات أسعار النفط تعتبر أقل تحفظاً من الأعوام السابقة، إلا أننا نتوقع أن تتخطى الإيرادات الفعلية تلك المقررة بموجب الميزانية، بل نتوقع استناداً على تقديراتنا بأن يأتي متوسط سعر الخام السعودي عند مستوى 66 دولار خلال العام 2008 وبأن يتخطى الإنفاق الحكومي المستوى المتوقع في الميزانية وأن يتم تحقيق فائض في الميزانية قدره 89 بليون ريال سعودي.

تقديرات الميزانية في ظل العجز المتوقع



للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:
براد بورلاند،
رئيس الدائرة الاقتصادية والأبحاث
jadwaresearch@jadwa.com

الإدارة العامة:
الهاتف +966 1 279-1111
الفاكس +966 1 279-1571
صندوق البريد 60677، الرياض 11555
المملكة العربية السعودية
www.jadwa.com



ميزانية عام 2009

جاءت ميزانية عام 2009 أكثر طموحاً من ميزانيات الأعوام القليلة الماضية حيث ترمع الدولة التوسع في حجم الإنفاق رغم التراجع المتوقع في الإيرادات، مما يعكس الحاجة إلى طمأنة القطاع الخاص بمقدرة ورغبة الحكومة في المضي قدماً في برامجها الاستثمارية رغم انهيار أسعار النفط. وهذه المرة الأولى التي تتوقع الحكومة فيها عجزاً منذ عام 2004 (آخر عجز فعلي تم في العام 2002)، بل يعتبر الأضخم في ميزانية المملكة لكنه لا يتعدى 3.5 بالمائة من الناتج الإجمالي للبلاد.

ولا يشكل تمويل العجز في الميزانية أية مشكلة في السعودية حيث بالإمكان تأمين ذلك بالسحب من رصيد الاحتياطيات الأجنبية الضخمة الذي تم تجميعه خلال السنوات الأخيرة والذي بلغ 444 بليون دولار (1,665 بليون ريال) تحتفظ بها مؤسسة النقد بنهاية أكتوبر. ويوفر هذا الرصيد الضخم من الموجودات ميزة كبيرة للحكومة السعودية مقارنة بمعظم الدول الأخرى حيث يساعد كثيراً في تخفيف آثار الضغوط المالية، مما يعني أن في مقدور الدولة أن تضي قدماً في تنفيذ مشاريعها الإستراتيجية في مجال البنية التحتية وقطاعات النفط والطاقة والمياه وفي دعم ومساندة القطاع الخاص عندما تدعو الحاجة.

المنصرفات

تم وضع الحجم الإجمالي لمنصرفات ميزانية عام 2009 عند مستوى 475 بليون ريال، أي أعلى بحوالي 16 بالمائة فوق منصرفات ميزانية عام 2008 وهي أعلى زيادة سنوية في المنصرفات منذ عام 2006 لكنها تشكل تراجعاً عن الإنفاق الفعلي لهذا العام يبلغ 7 بالمائة. وقد تم وضع الإنفاق على المشاريع الرأسمالية عند مستوى 225 بليون ريال، أي أعلى بواقع 36 بالمائة عن مستوى ميزانية عام 2008 وبواقع ثلاثة أضعاف مستوى الإنفاق الفعلي على المشاريع الرأسمالية منذ ثلاثة أعوام.

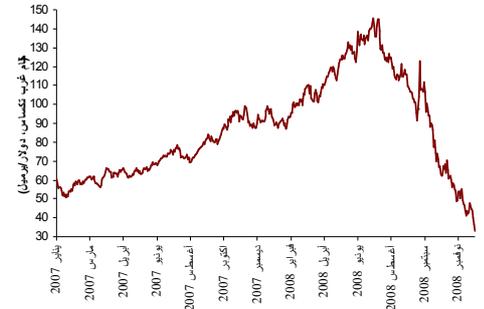
وحسب تقديرنا فقد تم رفع حجم الإنفاق الجاري بحوالي 5 بليون ريال، سنذهب حوالي 4 بليون ريال منها إلى بند الأجور والمرتبات لاستيفاء الزيادة السنوية في المرتبات البالغة 5 بالمائة بموجب القرار الذي اتخذته الحكومة في يناير الماضي والذي يقضي بزيادة الرواتب بتلك النسبة لمدة ثلاث سنوات بهدف تخفيف آثار التضخم على موظفي الدولة. وتشير تقديرات بند الإنفاق الجاري في الميزانية إلى أن النمو في التوظيف الحكومي سيأتي متديناً للغاية.

ظل تعزيز البنات التحتية المادية والاجتماعية هو الهدف الرئيسي للإنفاق الحكومي حيث تضع الدولة تطوير وترقية هذه القطاعات في أعلى سلم أولوياتها لسببين أولهما عدم كفاية المرافق القائمة وثانيهما أن تلك السياسة تعتبر وسيلة فعالة وسريعة لتمير عوائد النفط الضخمة إلى جميع المواطنين.

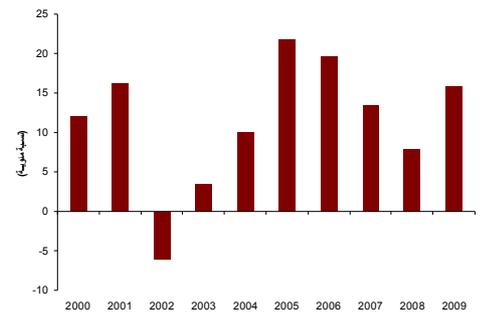
وعلى العكس من السنوات السابقة لم تتطرق بيانات الميزانية إلى أوجه الإنفاق مفصلة حسب المنصرفات الرأسمالية (الإنفاق الاستثماري) والمنصرفات الجارية (المرتبات والأجور بصورة أساسية). وقد تمت زيادة مخصصات أربعة من أبواب الميزانية الخمس (أنظر أدناه) بواقع 16 إلى 18 بالمائة تمشياً مع الزيادة في إجمالي الإنفاق (ارتفع إجمالي الإنفاق على قطاعات المياه والزراعة والبنية التحتية بواقع 24 بالمائة)، وقد اشتملت قوائم الميزانية على تفاصيل حول أوجه الإنفاق التالية:

قطاع التعليم وتنمية الموارد البشرية: ارتفعت مخصصات هذا القطاع إلى 122 بليون ريال، أي بحوالي 17 بليون ريال فوق مستوى عام 2008، تنتزع على إنشاء 1500 مدرسة جديدة وجامعة جديدة للبنات وعلى المدينة الطبية في جامعة الملك سعود، كما ستم صيانة وتجديد مباني 2000 مدرسة بينما سيتواصل العمل

تراجعت أسعار البترول بشدة...



...ولكن الإنفاق استمر في الارتفاع





في 3,240 مدرسة قيد الإنشاء. أما أكبر مشروع فردي تم الإعلان عنه فهو تكملة مباني مدينة الملك خالد الجامعية التي تبلغ تكلفتها 12 بليون ريال.

قطاع الصحة والشؤون الاجتماعية: تم تخصيص 52 بليون ريال لهذا القطاع بزيادة قدرها 8 بليون ريال عن مخصصات عام 2008 ستستخدم في توفير التمويل اللازم لإنشاء 86 مستشفى جديد بطاقة 11,750 سرير ومراكز رعاية صحية أولية عدا تطوير البنية التحتية لعدد 22 مستشفى قائم، لكن لم يتم نشر تفاصيل حول مخصصات مشاريع المستشفيات الجديدة والقائمة.

قطاع المياه والزراعة والتجهيزات الأساسية: تلقى 35 بليون ريال بزيادة قدرها 7 بليون ريال فوق مخصصات عام 2008، تشمل على تمويل مشاريع جديدة في الجبيل وينبع عدا تطوير مشاريع الصرف الصحي والآبار والسدود.

قطاع الخدمات البلدية: يقدر أن يبلغ الإنفاق في هذا القطاع 20 بليون ريال بزيادة تبلغ 3 بليون ريال فوق مخصصات عام 2008، سيتم توفير 2.3 بليون منها من الموارد الذاتية للبلديات، وسوف يتركز إنفاق البلديات على مشاريع فك الاختناقات المرورية ومشاريع تحسين البيئة في المناطق المختلفة.

قطاع النقل والاتصالات: خصص مبلغ 19 بليون ريال تستخدم في شق مشاريع طرق جديدة تبلغ أطوالها 5,400 كيلومتر تضاف إلى مشاريع الطرق قيد الإنشاء البالغة أطوالها 30,000 كيلومتر.

ونعتقد أن الإنفاق على قطاع الدفاع والأمن يمثل أكبر بنود الإنفاق الحكومي حيث يستحوذ على حوالي ثلث إجمالي المنصرفات على الرغم من عدم توفر معلومات في الميزانية بهذا الخصوص.

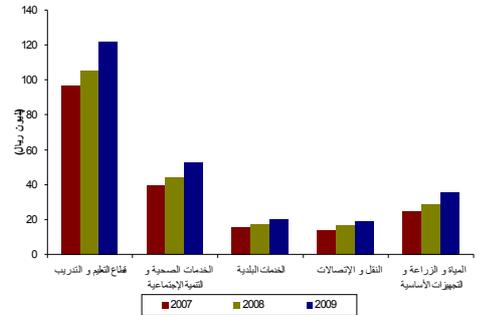
الإيرادات

من المرجح أن تساهم مبيعات النفط بما يقدر بحوالي 85 بالمائة من إجمالي إيرادات الميزانية، لكن لا تتوفر تفاصيل رسمية بهذا الخصوص. وكما جرت العادة لم يُكشف عن متوسط سعر النفط ولا حجم الإنتاج اللذين بني عليهما تقدير الإيرادات النفطية في الميزانية، إلا أننا نقدر أن متوسط للإنتاج اليومي يبلغ 8,1 مليون برميل ومتوسط سعري للنفط السعودي يبلغ 44 دولار للبرميل (ما يعادل 48 دولار لبرميل خام غرب تكساس القياسي) يستوفيا تحقيق الإيرادات المقررة في الميزانية.

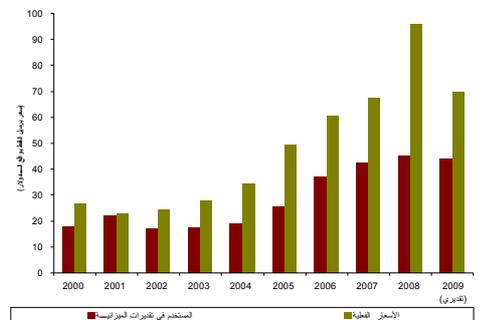
وكما جرت العادة يبدو أن الميزانية قد تمت صياغتها على أساس تقدير متحفظ لأسعار النفط. خلال العشر سنوات الماضية كان السعر الفعلي للنفط يزيد بنسبة 60 بالمائة في المتوسط عن السعر المستخدم في الميزانية، ولكن لا يبدو أن هذا الوضع ينطبق على الميزانية الحالية حيث يبلغ سعر خام غرب تكساس حالياً 32 دولار للبرميل. وفي اعتقادنا أن سعر النفط انخفض إلى مستوى أدنى مما تبرره معطيات العرض والطلب لذا نتوقع أن يرتد صاعداً العام القادم (انظر الشرح في النص المظلل).

لم يتم الإعلان عن تقديرات الإيرادات غير النفطية ولكن نتوقع انخفاضها خلال عام 2009 حيث ارتفعت الإيرادات الإجمالية لعام 2008 نتيجة المبالغ المتحصلة من رسوم التراخيص لشركات الاتصالات والتي تدفع لمرة واحدة. نتوقع أن ترتفع مصادر الإيرادات غير النفطية حيث يتعزز الدخل الاستثماري بسبب ضخامة المحفظة الاستثمارية للحكومة (رغم الانخفاض الكبير المتوقع في عوائد سندات الدين الأجنبية) كما سترتفع حصيلة ضرائب الشركات تمشياً مع النمو في الاقتصاد غير النفطي. ولم تشمل الميزانية على أي سياسات جديدة لزيادة الإيرادات غير النفطية.

الإنفاق في القطاعات الرئيسية يتزايد



أسعار البترول المتوقعة مقارنة بالأسعار الفعلية





تكهنات جدوى بشأن سوق النفط للعام 2009

نتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام النفط السعودي 66 دولاراً للبرميل في العام 2009 (ما يعادل 70 دولاراً للبرميل من خام غرب تكساس)، أما متوسط الإنتاج اليومي فسيأتي عند مستوى 8,1 مليون برميل بانخفاض نسبته 12 بالمائة عن المتوسط المقدر لعام 2008.

- في محاولة منهم لإحداث استقرار في الأسعار اتفقت الدول الأعضاء في أوبك بتاريخ 17 ديسمبر على خفض إنتاج المنظمة بمقدار 4,2 مليون برميل يومياً دون مستويات سبتمبر، لكن الأسعار استمرت في الهبوط عقب ذلك، ومن المرجح أن يلجأ أعضاء المنظمة إلى مراقبة اتجاهات الأسعار خلال الأشهر القليلة القادمة قبل تحديد إستراتيجيتهم المستقبلية بشأن الإنتاج، كما نعتقد أنه في ظل الأوضاع الاقتصادية السائدة حالياً سيقتنع معظم أعضاء أوبك بأسعار في حدود 70 دولاراً للبرميل، لذا من المتوقع أن تلجأ المنظمة إلى مزيد من خفض الإنتاج خلال النصف الأول من العام القادم ما لم تصل الأسعار إلى ذلك المستوى.

- سيؤدي خفض الإنتاج مقروناً بالنمو المستمر والضعيف في الطلب إلى جعل أسعار النفط تستقر عند مستوى فوق المستوى الحالي، لكن مع عدم استبعاد حدوث المزيد من انخفاض الأسعار في المستقبل القريب. ونعتقد أن عوامل كثيرة خارج معطيات العرض والطلب دفعت بأسعار النفط إلى مستويات عالية خلال الصيف وهي نفس العوامل التي هوت بأسعار النفط إلى مستويات منخفضة بوتيرة أسرع مما يبرره تدهور الملامح المستقبلية بشأن الطلب.

تكهنات جدوى بشأن الميزانية

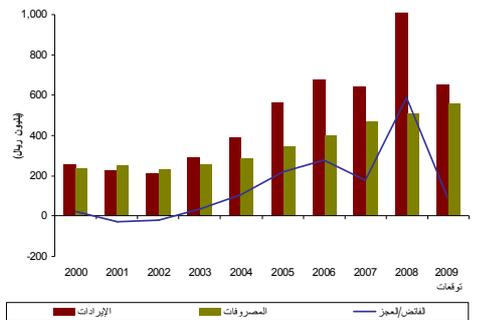
نتوقع تسجيل فائض في الميزانية قدره 89 بليون ريال في عام 2009، وذلك على أساس أن إيرادات النفط الفعلية ستتجاوز بصورة كبيرة الإيرادات المقررة في الميزانية (أنظر النص المظلل). كما نتوقع أن تساهم العائدات النفطية بمبلغ 560 بليون ريال في الميزانية بالإضافة إلى 90 بليون ريال من العائدات غير النفطية.

عادة ما يميل الإنفاق الفعلي إلى تخطي مستوى الإنفاق المقرر في الميزانية بحوالي 25 بالمائة، وباعتبار أن أسعار النفط الحالية تقل كثيراً عن السعر الافتراضي الذي نعتقد أن تقديرات الميزانية قد بنيت عليه فلا نعتقد أن الإنفاق بأعلى من مقررات الميزانية سيأتي مفرطاً هذا العام. لكن الحكومة السعودية أعلنت بوضوح أن هبوط أسعار النفط لن يحول بينها وبين تنفيذ خططها الاستثمارية لذا نتوقع أن يفوق إجمالي الإنفاق في الميزانية الحالية مستواه في العام الماضي بحوالي 10 بالمائة.

أداء العام المالي 2008

جاء أداء العام المالي 2008 قياسياً، إذ سجل فائض الميزانية 590 بليون ريال مرتفعاً بنسبة 234 بالمائة عن فائض العام الماضي وبزيادة تفوق ضعفي آخر فائض قياسي تم تسجيله عام 2006 (على الرغم من أن فائض عامي 1973 و1974 كان أكبر كنسبة من الناتج الإجمالي). وجاء الإنفاق قياسياً أيضاً هذا العام 2008 عند مستوى 510 بليون ريال. وقد تم توجيه معظم ذلك الفائض إلى تعزيز الموجودات الأجنبية لدى مؤسسة النقد (ساما). وبلغت الإيرادات الفعلية الإجمالية 1,100 بليون ريال بزيادة قدرها 144 بالمائة عن الإيرادات المقدر في الميزانية وذلك بسبب تخطي أسعار النفط للمستوى المقدر لها في الميزانية. ونعتقد أن ميزانية العام 2008 بنيت على متوسط سعر للنفط السعودي يبلغ 45 دولاراً للبرميل. وحيث لم يتبقى إلا أسبوع واحد لانقضاء العام فمن المرجح أن متوسط سعر النفط السعودي

من المتوقع أن يسجل العام المقبل فائض في الميزانية





سيأتي قريباً من مستوى 95 دولار للبرميل. وكان حجم الإيرادات الإجمالية للعام 2008 قد سجل أكثر من ضعفي حجم الإيرادات منذ 4 سنوات بل جاء معادلاً لإجمالي إيرادات السنوات 1993 إلى 1999 مجتمعة.

بيانات ميزانية عام 2008

الفرق	الفعلي	الميزانية	
144	1,100	450	الإيرادات
24	510	410	المصروفات
1,375	590	40	الفائض

تخطى الإنفاق الفعلي للعام 2008 إجمالي حجم الإنفاق المقرر بموجب الميزانية بنسبة 24 بالمائة كما زاد عن إجمالي الإنفاق للعام الماضي بنسبة 9 بالمائة، كذلك فاق متوسط تكاليف الإنفاق الاستثماري هذا العام متوسطه للعام الماضي بصورة كبيرة (على الرغم من الهبوط السريع في التكاليف الاستثمارية خلال الأشهر القليلة الماضية). وتعود الزيادة السريعة في الإنفاق المنفرط إلى الزيادة المتعاطمة في تكلفة مواد البناء والتقنيات وجلب الخبرات. إضافة إلى ذلك تم تطبيق إجراءات عديدة لمواجهة آثار التضخم لم تتم تغطيتها في الميزانية (بلغت تكلفة زيادة أجور موظفي الدولة ومدفوعات الضمان الاجتماعي حوالي 10 بليون ريال).

أما فائض الميزانية فقد استخدم معظمه في تعزيز الموجودات الأجنبية لدى مؤسسة النقد (ساما)، حيث قامت المؤسسة خلال الأشهر العشرة الأولى من العام المالي (آخر البيانات المتوفرة) بإضافة مبلغ 144 بليون دولار (540 بليون ريال) مما رفع الرصيد الإجمالي للموجودات الأجنبية لدى المملكة إلى 444 بليون دولار. وتبقى هذه الموجودات كافة إجمالي الموجودات المالية لدى القطاع المصرفي المحلي برمته بحوالي 100 بليون دولار، ويتوقع أن يبلغ الدخل المتحقق منها حوالي 20 بليون دولار هذا العام.

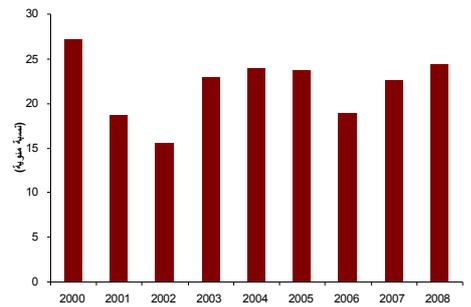
أما الدين العام فقد تم خفضه بواقع 30 بليون ريال هذا العام إلى 237 بليون ريال (ما يعادل 13,5 بالمائة من الناتج الإجمالي). ونعتقد أن عملية خفض تلك قد تمت من خلال عملية مبادلة مع صندوق التقاعد والضمان الاجتماعي اللذان يستحوذان على معظم الدين الحكومي. ومن المرجح أن عملية مبادلة الدين تلك قد انضوت على استبدال موجودات تديرها أجهزة حكومية أخرى. أما الجهة الأخرى التي تمسك بمعظم الدين الحكومي فهي البنوك التجارية التي ارتفع إجمالي حيازاتها من الدين الحكومي وشبه الحكومي بواقع 25 بليون ريال خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2008 حيث أن مؤسسة النقد كانت قد أصدرت أذونات خزنة جديدة من أجل تخفيف السيولة في النظام المصرفي في سعيها لمكافحة التضخم.

الأداء الاقتصادي لعام 2008

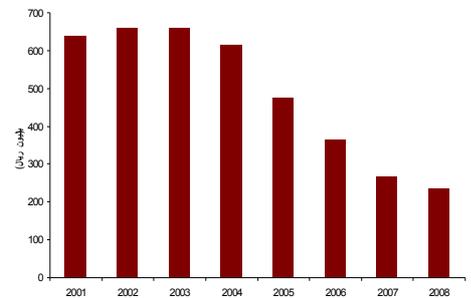
اشتملت الميزانية على بيانات أولية عن الاقتصاد الكلي للعام 2008 أوضحت أنه كان عاماً آخر من الأداء القوي للاقتصاد السعودي على الرغم من الاضطراب المالي والاقتصادي العالمي الشديد الذي شهدته الأشهر الأخيرة وعلى الرغم من ارتفاع معدلات التضخم.

ارتفع نمو الناتج الإجمالي الفعلي إلى 4,2 بالمائة من 3,4 بالمائة للعام الماضي مما يعتبر أعلى معدل نمو تم تسجيله منذ 2005، ويعكس هذا الارتفاع في جزء منه ارتفاع إنتاج النفط الذي ارتفع بصورة تدريجية خلال الأشهر السبعة الأولى من العام حتى قفز إلى مستوى 9,7 برميل يومياً في يوليو. ورغم خفض الإنتاج خلال الفترة اللاحقة إلا أننا نرجح استقراره عند متوسط 9,2 مليون برميل أي بزيادة تبلغ 6 بالمائة عن متوسطه لعام 2007. أما النمو في القطاع الخاص غير النفطي فقد

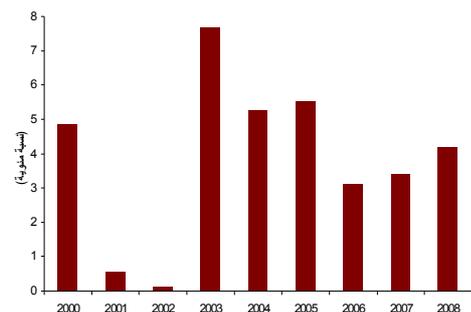
استمرار تخطي المصروفات الفعلية تقديرات الإنفاق



الدين العام



الناتج الإجمالي الفعلي

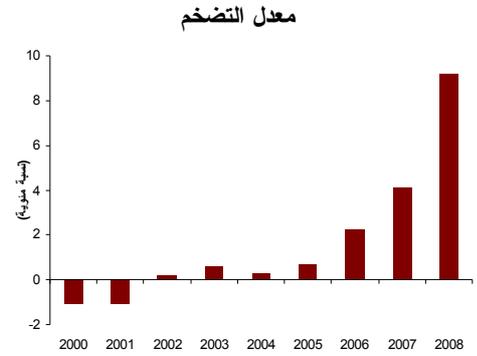




بلغ 4,3 بالمائة في أدنى مستوى له منذ عام 2003، مما يعتبر مخبياً للأمال في ضوء جهود التحرير والإصلاح الاقتصادي والطفرة الاستثمارية. وكان قطاع النقل والاتصالات الأسرع نمواً حيث توسع بمعدل 11,4 بالمائة ويعزى ذلك إلى الارتفاع الكبير في استخدام الهاتف الجوال. وحل في المركز الثاني قطاع الكهرباء والغاز والمياه حيث توسع بمعدل 6,3 بالمائة. ويبدو أن النقص في خدمات المقاولات وارتفاع تكلفة المواد الأولية قد أثرا بصورة سلبية في قطاع البناء الذي لم يتوسع بأكثر من 4,1 بالمائة، أما قطاع الخدمات المالية فلم ينمو إلا بواقع 2,2 بالمائة رغم عمليات التحرير الأخيرة التي شهدها هذا القطاع.

قفز الناتج الإجمالي الاسمي بواقع 22 بالمائة هذا العام مرتفعاً من 9,4 بالمائة في عام 2007 وذلك نتيجة لارتفاع سعر النفط هذا العام عن العام الماضي. وقد سجل الناتج الإجمالي الاسمي أسرع معدل نمو له منذ عام 2005 حيث بلغت قيمته 323 بليون ريال مما يعتبر أكبر توسع في حجم الاقتصاد على الإطلاق. وللمقارنة، نجد أن نمو عام 2008 فقط يعادل حجم اقتصاد المملكة المغربية برمتها.

أما معدل التضخم فقد قفز إلى 9,2 بالمائة مقارنة بنسبة 4,1 بالمائة العام الماضي. كانت الإجراءات أهم مصدر للتضخم هذا العام حيث أدى التدفق الهائل للعاملين الأجانب والنمو السريع للسكان في المملكة والنقص في عدد أفراد العائلة السعودية إلى خلق طلب قوي على المساكن الجديدة عجز حجم العرض عن مجاراته. علاوة على ذلك ارتفع معدل التضخم في المملكة بسبب الارتفاع الذي شهدته أسعار المواد الغذائية عالمياً مطلع هذا العام. ولم تنتشر معلومات رسمية عن التضخم إلا للأشهر التسعة الأولى من العام بلغ التضخم خلالها 9,9 بالمائة في المتوسط. ويتعين أن يسجل التضخم 7 بالمائة في المتوسط خلال الأشهر الثلاث المتبقية من العام كي نتوصل إلى التقدير الرسمي البالغ 9,9 بالمائة. مقياس آخر للتضخم هو معامل انكماش الناتج الإجمالي للقطاع غير النفطي الذي ارتفع بمعدل 3,6 بالمائة، وهذا المعيار هو عبارة عن الفرق بين الناتج الإجمالي الفعلي والناتج الإجمالي الاسمي وهو يقيس أسعار وكميات جميع السلع المستهلكة في الاقتصاد.



سجل فائض الحساب الجاري أعلى مستوى له على الإطلاق عند 565 بليون ريال، حيث فاق ما تحقق العام الماضي والذي بلغ 356 بليون ريال كما فاق أعلى رقم قياسي سابق تم تسجيله عام 2005 وبلغ 371 بليون ريال. ورغم عدم توفر تفاصيل كافية عن الحساب الجاري إلا أن البيانات التي تم نشرها تسهل استنتاج أن ارتفاع حجم الفائض جاء نتيجة للزيادة الكبيرة في إيرادات النفط (تشكل إيرادات النفط حوالي 80 بالمائة من إجمالي قيمة الحساب الجاري). كما قفزت الصادرات غير النفطية بواقع 10 بالمائة (تقل كثيراً من المعدل الذي تشير إليه البيانات التجارية الشهرية) والتي تنير التساؤل رغم ارتفاع أسعار المواد البتروكيميائية والبلاستيكية والمعادن (الصادرات غير النفطية الرئيسية) طيلة العام. أما الواردات فقد ارتفعت بواقع 12 بالمائة مما يعتبر متدنياً نسبياً بالمثل في ضوء الارتفاع الحاد أسعار المواد الغذائية وتكلفة بعض المواد الأولية في مطلع العام.

الملامح المستقبلية لعام 2009

نتوقع تباطؤ الأداء الاقتصادي عام 2009 نتيجة تأثر السعودية بالركود الذي أصاب معظم الاقتصاديات الكبيرة حول العالم والضغط المتواصلة التي يتعرض لها النظام المالي العالمي. وفي اعتقادنا أن التداعيات الرئيسية للظروف الخارجية القاسية على الاقتصاد السعودي العام القادم تتلخص فيما يلي:

- انخفاض أسعار النفط بدرجة كبيرة مقارنة بالعام الحالي فضلاً عن تقادم تأثير خفض حجم الإنتاج على إيرادات النفط.
- صعوبة الحصول على التمويل وارتفاع تكلفته بالنسبة للشركات المحلية



والأجنبية التي تمارس أنشطتها في المملكة.

- تباطؤ النمو الاقتصادي حيث تؤدي مشاكل الحصول على التمويل بأسعار مناسبة وانخفاض أسعار النفط إلى إعاقة تنفيذ المشاريع وإضعاف الثقة التي تأثرت سلفاً بالهبوط الحاد في سوق الأسهم.
- سيعني انخفاض إيرادات النفط انتهاء عهد الميزانيات الضخمة وفوائض الحساب الجاري الهائلة التي شهدتها السنوات الأخيرة.
- الانخفاض السريع في معدلات التضخم خلال الاثنا عشر شهراً القادمة بفضل الانخفاض الكبير في أسعار السلع وتعزز قيمة الريال.

نتيجة لما تقدم من تداعيات ستبدو البيانات الاقتصادية الرئيسية ضعيفة جداً عام 2009 مقارنة بالسنوات الأخيرة، لكن الزخم القوي في نمو القطاع غير النفطي سيتواصل. ونعتقد أن كثيراً من المشاريع قيد التنفيذ ستكتمل خلال العام وستؤتي سياسات تحرير الاقتصاد المحلي وتبسيط إجراءات نظام الاستثمار أكلها طوال العام القادم.

نتائج العام المالي 2008 وتقديرات جدوى للعام 2009

تقديرات جدوى لعام 2009	بيانات 2008 الفعلية	
0.7	4.2	النمو الفعلي في الناتج الإجمالي (معدل التغير)
-19.2	22.0	النمو الاسمي في الناتج الإجمالي (معدل التغير)
6.7	9.2	معدل التضخم (نسبة مئوية)
65	565	ميزان الحساب الجاري (بليون ريال)

إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو إعلانات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمناً، كما أنها لا تتحمل أية مسؤولية قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو إكمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لإتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.